

Distr.: General  
23 November 2011  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



### الوثائق الرسمية

#### لجنة المسائل السياسية الخاصة وانتهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

##### محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥:٠٠

الرئيسة: السيدة ميكولسكو ..... (رومانيا)

#### المحتويات

البند ٥٦ من جدول الأعمال: المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي\*

البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي\*

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن طريق الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة\*

\* بنود قررت اللجنة النظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

البند ٥٩ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي\*

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (البلدان غير المشمولة بينود أخرى من جدول الأعمال)\*

طلبات عقد جلسات استماع

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

عقدت في سان فنسنت وجزر غرينادين؛ وركزت على مواضيع معينة وعلى حالات فردية في الأقاليم، في الفصلين الثاني والحادي عشر، واختتم بالفصل الثاني عشر بالتوصيات المقدمة فيه إلى الجمعية العامة بشأن الأقاليم في سلسلة من مشاريع القرارات.

٢ - ووجه انتباه اللجنة إلى عدد من التنقيحات المقترح إدخالها على مشروع القرار السادس، المعنون "مسائل ساموا الأمريكية، وأنغولا، وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، وغوام، ومونتسيرات، وبيتكيرن، وسانت هيلانة، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة" لكي تعكس التطورات الأخيرة في تلك الأقاليم. ففي الجزء بء من الفرع الأول بشأن ساموا الأمريكية، اقترح إضافة فقرة جديدة تحمل الرقم ٦ نصها كما يلي: "ترحب بالدعوة التي وجهت إلى ساموا الأمريكية في ٢٠١١ لتصبح مراقبا لدى منتدى جزر المحيط الهادئ". وفي الجزء بء، من الفرع السادس، بشأن غوام، اقترح إضافة فقرة جديدة تحمل الرقم ٥ نصها كما يلي: "ترحب بالدعوة التي وجهت إلى غوام في ٢٠١١ لتصبح مراقبا لدى منتدى جزر المحيط الهادئ". وفي الجزء بء، من الفرع السابع بشأن مونتسيرات، اقترح حذف عبارة "في وقت لاحق" الواردة في الفقرة الرابعة من الديباجة وعبارة "الذي يتوقع سريانه في أواخر ٢٠١١" الواردة في الفقرة ١. وأخيرا، اقترح أن تضاف إلى الجزء بء، من الفرع العاشر، بشأن جزر تركس وكايكوس، عبارة "على أن يعقب ذلك العمل بدستور جديد للإقليم" في نهاية الفقرة الخامسة من الديباجة، وأن تعدل الفقرة ١ ليصبح نصها كما يلي: "تحيط علما مع القلق البالغ بالحالة القائمة في جزر تركس وكايكوس، كما تحيط علما بالجهود التي تبذلها السلطة القائمة بالإدارة لاستعادة الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك العمل بدستور جديد، وتطبيق إدارة مالية سليمة في الإقليم.

البند ٥٦ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلّة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/66/23) (الفصلان السابع والثاني عشر) و A/66/65 و Add.1

البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/66/23) (الفصلان الخامس والسابع)

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن طريق الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة (A/66/23) (الفصلان السادس والسابع) و A/66/63

البند ٥٩ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/66/68) و Add.1

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (البلدان غير المشمولة بينود أخرى من جدول الأعمال) (A/66/23) (الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر و A/66/260)

١ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية)، تحدث بوصفه مقررا للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، فعرض تقرير اللجنة الخاصة (A/66/23). استعرض التقرير مختلف جوانب أنشطة اللجنة الخاصة خلال عام ٢٠١١ وخططها بشأن الأعمال التي ستضطلع بها في المستقبل؛ وتناول الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١١، التي

وسوف تواصل أيضا بحث إمكانية الجمع بين هذه البعثات والحلقات الدراسية الإقليمية لتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة.

٥ - وأضاف أن تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي تعاني تأثير العوامل السلبية الاقتصادية - الاجتماعية والبيئية، مثلا، أمر بالغ الأهمية، ويحتاج إلى تعاون دولي كبير، وأن من نافلة القول التأكيد على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد. وأثنى في هذا الصدد على حصول كل من ساموا الأمريكية وغوام على مركز المراقب لدى منتدى جزر المحيط الهادئ.

٦ - وشدد على أهمية الجهود المشتركة والجيدة التنسيق في تعزيز قضية إنهاء الاستعمار، وقال إن اللجنة الخاصة ستواصل الاضطلاع بالدور الرائد في تيسير التعاون اللازم من أجل النهوض بعملية إنهاء الاستعمار خلال العقد الدولي الثالث. وأثنى في هذا الصدد على الدور الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام ووحدة إنهاء الاستعمار في إدارة الشؤون السياسية في تحديث موقع الإدارة وتوسيع نطاقه.

٧ - وأشار إلى أن العمل الذي سيضطلع به خلال العقد الدولي الثالث يبرز الحاجة الملحة لدعم شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في إقامة حكم ذاتي كامل في إطار ميثاق الأمم المتحدة. ودعا اللجنة الرابعة إلى ضرورة تحقيق آماني تلك الشعوب عن طريق تنشيط عملية إنهاء الاستعمار التي فقدت بريقها إلى حد ما خلال الفترة الأخيرة.

٨ - السيد عبد العزيز (مصر)، تحدث باسم حركة بلدان عدم الانحياز، التي كان إنهاء الاستعمار وممارسة الحق الأساسي في تقرير المصير دائما من أولوياتها المتقدمة فقال إن الاستعمار في أي شكل من الأشكال، بما في ذلك الاستغلال

٣ - السيد نونيز موسكيرا (كوبا)، تحدث بصفته القائم بأعمال رئيس اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار فقال إنه لا يزال هناك الكثير من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأن ثمة حاجة ماسة إلى تحقيق تقدم في كل منها. وفي سياق العقد الدولي الثالث لإنهاء الاستعمار، دعا اللجنة إلى عدم الاكتفاء بتأكيد التزامها بإنهاء الاستعمار وأن تتخذ إجراءات بناءة تقوم على حوار مثمر. وأضاف قائلا، إن خطة عمل العقد خصصت أدوارا واضحة لمختلف العناصر الفاعلة المشاركة. وذكر بأن تيمور - ليشتي هو الإقليم الوحيد الذي أنهى فيه الاستعمار منذ الإعلان عن العقد الدولي الأول، وأجرى خلال العقد الثاني استفتاءان لتقرير المصير في توكيلاو؛ وقال إن التعاون الوثيق بين اللجنة ونيوزيلندا قدم نموذجا جيدا ينبغي أن يحتذيه الآخرون. وشدد على أهمية التفاعل النشط والحوار مع السلطات القائمة بالإدارة من أجل التوصل إلى حلول بناءة للمسائل المتعلقة بإنهاء الاستعمار والتنفيذ التام للإعلان.

٤ - واستطرد قائلا، لقد نظرت اللجنة الخاصة في مسألة إفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وقدم عدد من الاقتراحات البناءة في هذا الشأن، بما في ذلك خلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي. وأوصت الحلقة الدراسية، في جملة أمور أخرى، بمواصلة تشجيع التفاعلات بين اللجنة الخاصة والسلطات القائمة بالإدارة، بوسائل منها اقتراح إقامة شبكة فيما بينها، على غرار الحوار فيما بين بلدان الجنوب. وأوضح أن الاجتماع الذي عقده مجلس جزر فرجن في عام ٢٠١١ بين جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، والذي عقد لأول مرة على مستوى رؤساء حكومات الإقليمين، يمكن أن يتخذ نموذجا يحتذيه الآخرون. وسوف تواصل اللجنة الخاصة السعي للتعاون مع السلطات القائمة بالإدارة لتسهيل مهام بعثات الأمم المتحدة والبعثات الزائرة.

١٤ - السيد إرازوريز (شيلي): تحدث باسم فريق ريو فقال إن من المهم، بمناسبة الاحتفال السنوي، بمرور خمسين عاما على إنشاء اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ضمان تمكين جميع الشعوب من ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وفي حين أن عمل الأمم المتحدة مكّن الكثير من الشعوب من تحقيق الاستقلال فإن وجود ١٦ إقليمًا من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على قائمة الأمم المتحدة حتى الآن يبين بوضوح أن عملية القضاء على الاستعمار لم تنته بعد. وأعاد التأكيد على التزام فريق ريو بإنهاء الاستعمار ودعا السلطات القائمة بالإدارة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق إنهاء الاستعمار في ماتبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي كافة، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل حالة. كما دعا السلطات القائمة بالإدارة إلى التعاون مع اللجنة وإرسال المعلومات المطلوبة. بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

١٥ - وأعرب عن تأييد فريق ريو للعمل الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في نشر المعلومات المتعلقة بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وحثها على مضاعفة تلك الجهود. كما أعرب عن ترحيب المجموعة بتحسين موقع الشبكة على الإنترنت.

١٦ - وأكد الفريق من جديد تأييده القوي للحقوق المشروعة للأرجنتين في نزاع السيادة مع المملكة المتحدة على جزر مالفيناس، وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. ودعا الحكومتين إلى استئناف مفاوضاتهما من أجل التوصل، في أسرع وقت ممكن، إلى حل سلمي ودائم للنزاع، وفقا للقرارات والإعلانات الصادرة عن الجمعية العامة، ومنظمة الدول الأمريكية، وغيرهما من المنظمات والمنتديات، مع أخذ مبدأ السلامة الإقليمية في الاعتبار. وأعاد الفريق تأكيد دعمه للإعلان والبيان الخاص بشأن مسألة جزر مالفيناس

الاقتصادي، لا يتفق ومبادئ الأمم المتحدة. من سوء الحظ إذن أنه لا يزال يلزم بذل جهود لإنهائه.

٩ - وشدد على أهمية التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز، الذي عُقد في شرم الشيخ، مصر، وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري السادس عشر للحركة، الذي عُقد في بالي، إندونيسيا، بما في ذلك تجديد مناشدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التعجيل بعملية القضاء على الاستعمار وتحقيق الإنهاء التام للاستعمار. وتعتقد الحركة أن إعلان العقد الدولي الثالث لإنهاء الاستعمار سيعتبر بالرسالة الصحيحة في هذا الصدد.

١٠ - وحثت الحركة جميع السلطات القائمة بالإدارة على دفع تعويض كامل وعادل إلى شعوب الأقاليم الخاضعة لسيطرتها عن العواقب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاحتلالها. وأضاف قائلا إنه يتعين على الأمم المتحدة في الوقت نفسه كفالة ألا تدار الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تضطلع بها السلطات القائمة بالإدارة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بصورة تتعارض مع مصالح شعوبها، بل يتعين عليها بدلا عن ذلك أن تعزز التنمية وأن تساعد على التقدم نحو تقرير المصير، وأن تحافظ في الوقت نفسه على هويتها الثقافية وتراثها.

١١ - وحثت الحركة، بصفتها مؤيدا قويا لعمل اللجنة الخاصة، السلطات القائمة بالإدارة على التعاون معها.

١٢ - ولم يتغير موقف الحركة من مسألة بورتوريكو وقد ورد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري السادس عشر.

١٣ - ودعا إلى مواصلة الجهود الجادة التي تُبذل لضمان حق تقرير المصير لجميع الشعوب، بما فيها الشعب الفلسطيني، الذي حرم لعقود من حقه غير القابل للتصرف في دولة مستقلة وقادرة على البقاء وذات سيادة على أساس حل الدولتين والقرارات الدولية ذات الصلة.

تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في سياق الاتفاقات المتسقة مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

٢٠ - وفي هذا الصدد، ومع مراعاة جولات المفاوضات الأربع وجولات المحادثات غير الرسمية التي عقدت، أعرب عن أمل فريق ريو في أن تسفر تلك المبادرات عن مفاوضات أكثر تكتيكا وموضوعية وفقا للقانون الدولي تحت رعاية الأمين العام ومبعوثه الشخصي. وأعرب عن ترحيب الفريق بالاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف والذي ورد في بيان المبعوث الشخصي للأمين العام، المؤرخ ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٨. وأضاف أن المجموعة تتطلع إلى ترتيب زيارات عائلية عن طريق البر وتأمل في استمرار البرنامج الحالي للزيارات عن طريق الجو، وتشجيع الأطراف على التعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تنفيذ الاتفاق.

٢١ - السيدة سيلفيرا (أوروغواي): تحدثت باسم السوق المشتركة لدول بلدان المخروط الجنوبي وجمهورية فنزويلا البوليفارية الدولة الطرف في عملية الانضمام، والدول المرتبطة بها: بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وشيلي، وكولومبيا، وإكوادور، وبيرو، فأعربت عن رغبتها في التأكيد مجددا على تأييدها للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وقد تم الإعراب عن ذلك التأييد في الإعلانات الرئاسية الصادرة في بورتو دي لوس فيونيس، والأرجنتين في عام ١٩٩٦، وفي أسونسيون، باراغواي، في عام ١٩٩٩، اللذين أعيد تأكيدهما في البيان المشترك لرؤساء الدول الأطراف في دول السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدان المرتبطة بها الصادر في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ في الاجتماع الحادي

فيما يتعلق بالوقود الأحفوري الموجود على الجرف القاري، اللذين اعتمدهما رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجتمعون في مؤتمر قمة الوحدة الذي عقد في المكسيك يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠. ورفض الفريق أيضا الأنشطة العسكرية التي تقوم بها المملكة المتحدة في جزر مالفيناس، لمخالفتها لسياسة الإقليم في مواصلة البحث عن حل للزراع بالوسائل السلمية، مشيرا إلى إعلان الصادر بشأن هذه المسألة في سانتياغو، شيلي، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

١٧ - وأضاف أن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار اعتمدت قرارات ومقررات عديدة بشأن مسألة بورتوريكو على مدى الـ ١٤ سنة الماضية تعيد التأكيد على حق شعبه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وتكرر التأكيد على أنهم يشكلون أمة من أمم أمريكا اللاتينية والكاريبي. وطلب إلى الجمعية العامة أن تنظر في جميع جوانب مسألة بورتوريكو.

١٨ - وطالب بمواصلة اتخاذ تدابير لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن في الأقاليم الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ ويمكنها من ممارسة حقها في تقرير المصير. ودعا إلى إيلاء اهتمام خاص للمشاكل الخطيرة التي تهدد تلك الأقاليم، بما في ذلك فقدان السريعة للأراضي نتيجة تغير المناخ، والأعاصير، والانفجارات البركانية وغيرها من الكوارث الطبيعية.

١٩ - وتحدثت عن مسألة الصحراء الغربية فقال إن فريق ريو أعاد التأكيد على تأييده للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن، وأكد مجددا على قرار الجمعية العامة ١١٢/٦٥، وكرر التأكيد على استمراره في تأييد جهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يحقق

بالمخالفة لإرادة القوية للأرجنتين والإقليم بأسره للسعي لإيجاد حل سلمي.

٢٤ - وأضافت قائلة، في عام ١٨٣٣، قامت المملكة المتحدة بطرد السكان الأرجنتينيين من جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش واستبدلت بهم سكانا بريطانيين، لا يندرجون في فئة السكان المستعمرين في إطار معنى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). ومن ثم تشكل الجزر إقليمًا مستعمرًا من دون سكان مستعمرين. وقد أرست قرارات الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، و ٣١٦٠ (د-٢٨)، و ٤٩/٣١، و ٩/٣٧، و ١٢/٣٨، و ٦/٣٩، و ٢١/٤٠، و ٤٠/٤١، و ١٩/٤٢، و ٢٥/٤٣، فضلًا عن البيانات التي أصدرتها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار خلال الفترة من ١٩٦٤ إلى ٢٠١١، بأن مسألة جزر مالفيناس تشكل حالة استعمارية محددة خاصة تتضمن نزاعًا سياديًا بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة، وأن السبيل الوحيد لإنهاء النزاع هو التوصل إلى حل سلمي عن طريق التفاوض. وترفض بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها التنقيب عن الموارد الطبيعية غير المتجددة الذي تقوم به المملكة المتحدة في الحرف القاري للأرجنتين، بالمخالفة لقرار الجمعية العامة ٩٤/٣١، الذي دعا الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات تنطوي على تطبيق تعديلات من طرف واحد في الحالة، في الوقت الذي تمر فيه بالعملية التي أوصت بها الجمعية العامة. كما تعرب عن رفضها قيام حكومة المملكة المتحدة بإجراء تدريبات عسكرية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ من إقليم جزر مالفيناس، لأنه ينتهك القرار ٤٩/٣١، ويعوق التنفيذ الكامل لمعايير السلامة البحرية للمنظمة البحرية الدولية ويخالف سياسة مواصلة البحث عن تسوية سلمية للنزاع الإقليمي.

والأربعين لمجلس السوق المشتركة. ويشير البيان أيضًا إلى أن اعتماد التدابير المتخذة من جانب واحد لا يتفق ومقررات الأمم المتحدة وأن مصالح الإقليم بكامله هي أن يتم تسوية النزاع الطويل المتعلق بالسيادة بأسرع ما يمكن، وفقا لقرارات الجمعية العامة والإعلانات الصادرة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية وغيرهما من المنتديات الإقليمية والمتعددة الأطراف.

٢٢ - وأوضحت أن البيان أشار أيضًا إلى أن البلدان المشار إليها، تعهدت، في إطار الاتفاقات الدولية السارية، بإبلاغ حكومة الأرجنتين عن أي سفن أو هياكل بحرية تبخر إلى جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش حاملة شحنات تستخدم لأي أنشطة غير مشروعة تتعلق بالمواد الهيدروكربونية و/أو التعدين في الحرف القاري للأرجنتين، وأن تتخذ، عملاً بالقانون الدولي وبتشريعاتها المحلية؛ جميع التدابير التنظيمية المناسبة لمنع دخول أي سفن ترفع العلم غير الشرعي لجزر مالفيناس. كما وافق البيان على تأييد طلب رؤساء دول وحكومات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بأن يستأنف الأمين العام جهوده، عملاً ببعثة المساعي الحميدة التي عهدت بها الجمعية العامة إليه من خلال القرارات المتعاقبة، من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع في أسرع وقت ممكن. وأخيرًا، أكد البيان مجددًا أن إدراج جزر مالفيناس، وجزر ساوث جورجيا، وجزر ساوث ساندويتش في قائمة البلدان والأقاليم المشمولة بالجزء الرابع من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، لا تتفق ونزاع سيادي.

٢٣ - وفي المناسبة نفسها، أصدر رؤساء البلدان المعنية إعلانًا خاصًا أعلنوا فيه رفضهم لبيانات وزير الدفاع البريطاني بشأن نشر طائرات قتال وقوة بحرية في منطقة جزر مالفيناس. فالمملكة المتحدة تواصل بهذه البيانات إغفال النداءات المتكررة من المجتمع الدولي للتفاوض مع الأرجنتين من أجل التوصل إلى تسوية نزاع السيادة،

من أجل نقل رسائلها. وعلاوة على ذلك، دعا اللجنة الخاصة إلى إيجاد حلول ملائمة لجميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تراعي الظروف الخاصة لكل منها.

٢٩ - وشدد على أهمية تعاون السلطات القائمة بالإدارة مع جميع أصحاب المصلحة لنجاح الجهود الرامية للقضاء على الاستعمار. ولذا يحث وفده تلك السلطات على التدليل على تحديد الإرادة السياسية لإنهاء الاستعمار وإظهار حسن النوايا في المفاوضات.

٣٠ - ودعا إلى الاستفادة بإدارة شؤون الإعلام للنهوض بأهداف الإعلان ونشر المعلومات بين السكان المحليين عن الخيارات المتاحة لهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعا إلى توفير التمويل الكافي لتلك الإدارة.

٣١ - واختتم كلمته قائلاً إن الاستعمار مرادف للاستغلال والاستعباد ليس له مكان في القرن الحادي والعشرين. ومن ثم، دعا المجتمع الدولي إلى تعزيز تصميمه على القضاء عليه.

٣٢ - السيد دياللو (السنغال): قال إن المجتمع الدولي أعرب، بمناسبة الاحتفال بمرور خمسين سنة في عام ٢٠١٠ على اعتماد الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار، عن أمله في التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار. واستدرك قائلاً، ومع ذلك، لم يتم إنهاء الاستعمار في أي إقليم من الأقاليم منذ إنشائه في تيمور - ليشتي في ٢٠٠٢. والآن، ومع بداية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، كثيراً ما تعوق السلطات القائمة بالإدارة مسار تقرير المصير على الرغم من التزامها المعلن بمبادئ تقرير المصير والاستقلال والمساواة العرقية. ومن ثم، دعا اللجنة إلى كفالة وفاء السلطات القائمة بالإدارة بالتزاماتها فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار. وأعرب عن تأييد وفده للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة، الرامية إلى تقريب الأقاليم الـ ١٦ غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والتي تمثل

٢٥ - ولم يتم حتى الآن تلبية نداء الجمعية العامة بتسوية الحالة الاستعمارية لجزر مالفيناس. وتعيد بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها تأكيد رغبتها في الاستئناف المبكر للمفاوضات بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة، امثالاً لطلب المجتمع الدولي الوارد في جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٦ - السيد رامافول (ليسوتو): قال إن ليسوتو قد هزمت الهيمنة الاستعمارية في عام ١٩٦٦ بدعم من المجتمع الدولي. ومن ثم يعلق وفده أهمية كبيرة على عمل الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار. وقد تحقق الكثير في هذا الصدد، غير أنه لا يزال هناك ١٦ إقليماً من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأن تيمور - ليشتي فقط هو الإقليم الذي حصل على استقلاله خلال العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. وينبغي اغتنام العقد الدولي الثالث كفرصة للتفكير في العقبات التي ووجهت خلال العقود السابقة والبناء على ما تحقق من إنجازات. ودعا إلى عدم ادخار أي جهد لكفالة تنفيذ القرارات العديدة للجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن إنهاء الاستعمار.

٢٧ - واستطرد قائلاً، لقد أنشئت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في عام ١٩٩١ بهدف تسهيل انتقال الإقليم إلى الاستقلال والسيادة. ومع ذلك، لا تزال الصحراء الغربية مستعمرة. ولم تسفر الجولات غير الرسمية للمحادثات التي أجريت في تموز/يوليه ٢٠١٠ وحزيران/يونيه ٢٠١١ عن أي تقدم ملموس بشأن المسائل الجوهرية. ومن ثم فإنه يحث الطرفين على بدء مفاوضات رسمية دون أي مزيد من الإبطاء.

٢٨ - لقد قامت اللجنة الخاصة بدور نشط في النهوض بقضية إنهاء الاستعمار، غير أن مآربها لم تتحقق بصورة كاملة. ودعا إلى تخصيص موارد كافية لها من الميزانية العادية لتمكينها من زيارة أكبر عدد ترغب في زيارته من الأقاليم



التنازلات اللازمة للتغلب على الخلافات ووضع الأسس لحوار بناء بشأن المسائل الموضوعية.

٣٦ - السيد ليميرس (الأرجنتين): قال إن تشريع الثاني/نوفمبر ٢٠١١ يصادف مرور ٥٠ سنة على إنشاء اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وإن اقتران هذه المناسبة ببدء العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار ينبغي أن يشجعا الأمم المتحدة على مضاعفة جهودها لتعزيز إنهاء الاستعمار وهو أمر يحظى بالتأييد التام للأرجنتين. غير أن استمرار وجود حالات استعمار في أشكال مختلفة يشكل جريمة تنتهك ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان إنهاء الاستعمار، ومبادئ القانون الدولي التي يجسدها قرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د-١٥).

٣٧ - والقرار ١٥١٤ (د-١٥) يوضح أن هناك أكثر من شكل واحد للاستعمار ويرسي مبادئ ينطبقان على حالات مختلفة: تقرير المصير والسلامة الإقليمية. وما برحت الأرجنتين تدافع بصلافة عن حق الشعوب في تقرير المصير. ومن ثم فإنها لا يمكن أن تسمح بتشويه مبدأ تقرير المصير لتبرير استمرار وجود نزاع استعماري فوضوي ينتهك السلامة الإقليمية للأرجنتين منذ عام ١٨٣٣. فالنزاع مع المملكة المتحدة على سيادة جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها أمر بالغ الأهمية للأرجنتين. لقد اعترفت القرارات المتتالية للجمعية العامة واللجنة الخاصة بأن الحالة الاستعمارية هناك باعتبارها حالة خاصة ومحددة، يتم تسويتها بالتفاوض بين الطرفين تحقيقا لمصالح سكان الجزر. وقد وصفت الحالة على هذا النحو لأن سكان جزر جنوب المحيط الأطلسي لم يخضعوا لسلطة استعمارية ولكنهم رعايا بريطانيون لم تتغير ظروفهم خلال السنوات التي عاشوها هناك. ومن ثم، فإنها حالة استعمارية من دون شعب مستعمر. وعلى ذلك، فعندما أعلنت المملكة المتحدة حق تقرير المصير للسكان

٢ مليون نسمة، من نقطة تقرير المصير، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٣٣ - واستطرد قائلا، لقد حان الوقت للقضاء على آخر فلول الاستعمار في أفريقيا بتسوية مسألة الصحراء الغربية. وأعرب عن رغبة حكومته المخلصة في تعزيز العلاقات الأخوية بين جميع بلدان المغرب العربي والبلدان الأفريقية كافة. وشدد على ضرورة تثبيت جميع أشكال الانفصال ومنع أي تحلل للنسيج الاجتماعي في المغرب العربي. وأعرب عن تأييد حكومته لاقتراح المغرب بمنح حكم ذاتي واسع للصحراء الغربية في إطار سيادة المملكة المغربية. وقال إن ذلك الاقتراح الواقعي المعقول يتيح أفضل الفرص لحل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين. ولهذا يؤيد وفده الجهود القيمة للأمين العام ومبعوثه الشخصي للتوصل إلى حل للنزاع. ودعا المجتمع الدولي، بوصفه الضامن للسلم والأمن الدوليين إلى المشاركة في تناول مختلف جوانب المشكلة.

٣٤ - السيد بامبا (كوت ديفوار): قال إن حكومته تحتفظ بعلاقات مع طرفي النزاع في الصحراء الغربية كليهما. ورحب بالمبادرة المغربية القائمة على التفاوض على منح الاستقلال لإقليم الصحراء الغربية كمحاولة جادة للتوصل إلى حل واقعي. وحث الطرفين على الدخول في مفاوضات مباشرة، في إطار المحادثات الدائرة تحت رعاية الأمم المتحدة تعزيزا لتدابير بناء الثقة.

٣٥ - وأعرب عن التزام حكومته بتحقيق السلم والأمن في القارة وتعزيز العلاقات الودية بين بلدانها وشعوبها كافة. ومن ثم أيد الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام من أجل دفع المفاوضات قُدما. وقال إن الوضع الراهن لا يفيد أحدا. ولذا فإن من الأهمية بمكان للطرفين تقديم

٤٠ - السيد بارهام (المملكة المتحدة): قال إن علاقة الحكومة البريطانية بأقاليمها في أعالي البحار هي علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في أن يقرر ما إذا كان راغبا في الاستمرار أو عدم الاستمرار في الارتباط بالمملكة المتحدة. وحيثما يكون الاستقلال خيارا مطروحا ويكون هو الرغبة الواضحة والتي أعرب عنها شعب الإقليم بصورة دستورية، فإن حكومته تساعد ذلك الإقليم على تحقيقه. وحيثما يعرب الإقليم عن رغبته في الإبقاء على صلته بالمملكة المتحدة، فإن حكومته تظل على التزامها بتطويره وكفالة أمنه في المستقبل.

٤١ - وأضاف قائلاً، إن وزير الخارجية البريطاني أعلن مؤخرا الاستراتيجية الجديدة للحكومة بشأن أقاليم أعالي البحار. وتتمثل المسؤولية والغرض الأساسيان في ضمان الأمن والإدارة الرشيدة للأقاليم، مع الاعتراف في الوقت نفسه بتنوعها ووضع سياسات خاصة ملائمة لظروف كل حالة. وتواصل حكومته عملية تحديث دستور كل إقليم وهي تعتقد أن الهيكل الأساسي لعلاقتها الدستورية هو الهيكل الصحيح: تنتقل السلطات إلى حكومات منتخبة في الأقاليم المستعمرة إلى أقصى حد ممكن يتفق واحتفاظ المملكة المتحدة بالسلطات التي تمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها السيادية.

٤٢ - الوقت غير مناسب لبدء تغيير دستوري آخر. وتركز حكومته بالأحرى على ثلاثة أهداف عملية بشأن السياسات: تعزيز التفاعل بين المملكة المتحدة وأقاليمها؛ والعمل مع الأقاليم من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة، وإدارة المالية العامة والتخطيط الاقتصادي عند الاقتضاء؛ وتحسين الدعم المتاح للأقاليم. وبين أن تنفيذ الاستراتيجية الجديدة سيتخذ أشكالا تختلف باختلاف الإقليم، وقد بدأت عملية مشاورات عامة من أجل تشجيع الأقاليم وأصحاب المصلحة الآخرين على تقديم آرائهم فيما يختص بالأولويات. وسوف

البريطانيين الذين تم زرعهم، كان ذلك مجرد إعلان تقرير لنفسها.

٣٨ - وتقوم المملكة المتحدة أيضا من جانب واحد بعمليات غير شرعية لاستكشاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة واستغلالها في الأبحاث والمناطق المائية المتنازع عليها، في انتهاك لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. وعلاوة على ذلك، فإنها تجري تدريبات عسكرية، تتضمن إطلاق صواريخ من إقليم جزر مالفيناس، وهي تدريبات لا تنتهك القرار المشار إليه أعلاه فحسب، ولكنها تعوق أيضا التنفيذ التام لمعايير السلامة البحرية للمنظمة البحرية الدولية، وتخالف سياسة الإقليم المتعلقة بمواصلة البحث عن تسوية سلمية للنزاع. ولأن تلك الأنشطة تنتهك القانون الدولي وولاية المجتمع الدولي، فإنها لا تسيء إلى الأرجنتين فحسب، ولكن أيضا إلى بلدان الإقليم الأخرى؛ ونتيجة لذلك، فإن النزاع يتخذ بُعدا إقليميا. بل إن الأقاليم الأخرى دعت إلى استئناف المفاوضات وإلى وضع حد لتدهور الموارد الطبيعية، على النحو الذي أوضحته البيانات الصادرة عن المنظمات الإقليمية والمنظمات الثنائية الإقليم، مثل فريق ريو، ومنظمة الدول الأمريكية، وبلدان السوق المشتركة للمحيط الجنوبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية وغيرها من المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف ومؤتمرات القمة المشتركة بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية، ومؤتمرات القمة العربية - الأمريكية الجنوبية، ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

٣٩ - وقال إن حكومته أعادت التأكيد في كل مناسبة من المناسبات استعدادها للتفاوض من أجل الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بتسوية النزاع؛ وبوسع المملكة المتحدة الآن الوفاء بالتزامها، كعضو في الأمم المتحدة، بمحاولة التوصل إلى تسوية. ولا تمثل مسألة جزر مالفيناس قضية حيوية للشعب الأرجنتيني فحسب، ولكنها أيضا اختبار لتصميم المنظمة.

بالإدارة إلى زيادة تعاونها مع اللجنة في مثل هذه المبادرات، وفي أعمالها كافة.

٤٦ - ودعا الجمعية العامة إلى إعطاء اعتراف أكبر بالحالة الاستعمارية في بورتوريكو، كما دعا السلطة القائمة بالإدارة إلى تسهيل عملية تقرير المصير. وقال إن بورتوريكو ما برحت تمثل مناضلا شجاعا ضد الاستعمار ومن أجل تحقيق الاستقلال وإنما تعد الآن نموذجا للكفاح ضد عسكرة الإقليم وتكديسه بالأسلحة. وأشار إلى وجود ثمانية ملايين من البورتوريكيين في بلدهم وفي الولايات المتحدة يعيشون تحت سيطرة الاستعمار، من دون قدرة على أن يكون لهم دولة ذات سيادة تحفظ لهم هويتهم وثقافتهم وتشكل جزءا لا يتجزأ من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويتطلع وفده إلى اليوم الذي تصبح فيه بورتوريكو دولة عضوا حرة ومستقلة وعضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

٤٧ - وقال إن سيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها ليست محل شك. وقد اعترف المجتمع الدولي بأسره باستعداد حكومة الأرجنتين لاستئناف المفاوضات من أجل إيجاد حل للتراع. ويشجب وفده القرارات المتخذة من طرف واحد وغير الشرعية التي تتخذها المملكة المتحدة لإجراء تجارب على الصواريخ والاستيلاء على الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة المملوكة للأرجنتين. وقال إن هذه الإجراءات تقوض أي مسعى لإقامة حوار بناء. ودعا المملكة المتحدة إلى التصرف وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإلى استئناف المفاوضات من أجل إنهاء الاستعمار البريطاني في ذلك الجزء من أمريكا اللاتينية.

٤٨ - كما أعرب عن تضامن نيكاراغوا مع نضال شعب الصحراء الغربية من أجل تقرير المصير والاستقلال، وعن أنها

يستفاد من نتيجة العملية في إعداد الورقة البيضاء عن الأقاليم التي تعتمزم الحكومة نشرها في عام ٢٠١٢. ويجري وزراء الحكومة البريطانية وقادة الأقاليم مناقشات بصورة منتظمة بشأن الاهتمامات والشواغل المشتركة.

٤٩ - وأعرب عن التزام حكومته بالسماح لكل إقليم بإدارة شؤونه الخاصة إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك اضطلاع الإقليم بالمسؤوليات والحوكمة الرشيدة. ومع ذلك، فحيثما لا تطبق معايير عالية للزاهة والحوكمة، لا تتردد حكومة المملكة المتحدة في التدخل، كما فعلت في عام ٢٠٠٩ عندما علقت المجلس التشريعي والحكومة في جزر تركس وكايكوس. ومنذ ذلك الحين، أحرز تقدم كبير بإلزام حكومة الإقليم بتطبيق مبادئ الإدارة المالية السليمة والحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة. وأعرب عن نية حكومته إجراء انتخابات في عام ٢٠١٢، إذا تم إحراز تقدم كاف بشأن مجموعة محددة من المعايير الأساسية، من بينها تطبيق قانون دستوري جديد في جزر تركس وكايكوس. وبعد إجراء مشاورات على نطاق واسع، وضع دستور جديد يمكن أن ينفذ حال توفر الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات.

٤٤ - واختتم كلمته قائلا إنه بعد سنوات عديدة من المفاوضات بين الممثلين المنتخبين لمونتسيرات وممثلي الحكومة البريطانية دخل دستور جديد لمونتسيرات حيز النفاذ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٤٥ - السيد روساليس دياز (نيكاراغوا): أكد أهمية إطلاق العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، ضمن مبادرة الإنهاء التام للاستعمار. وأعرب عن تقديره لإسهامات اللجنة الخاصة والتزامها بتحقيق ذلك الهدف، وبخاصة قيامها بعقد حلقة دراسية عن إنهاء الاستعمار في سان فنسنت وجزر غرينادين في منطقة الكاريبي. ودعا جميع السلطات القائمة

٥١ - السيد أوسين (جزر القمر): قال إن الصحراء الغربية منخرطة منذ أكثر من ٣٠ سنة في نزاع أرهق شعبي تلك الأمة، اللذين يشتركان معا في نفس القيم الثقافية والدينية. وجعل أحدهما يصارع الآخر. ويمثل الوضع الراهن خيارا لا تتوفر له مقومات البقاء وغير مقبول، وخاصة لأنه يوجب الأنشطة الإرهابية والأنشطة التجارية غير المشروعة التي تهدد وحدة كامل الإقليم وسلمه وأمنه. ودعا الطرفين إلى التحلي بالحكمة والمرونة من أجل التوصل إلى حل عن طريق التفاوض، وحماية الإقليم من الإرهاب والجريمة المنظمة، وبناء مغرب موحد قائم على المصالحة والتعاون والصدقة.

٥٢ - وأشار في هذا الصدد، إلى اقتراح المغرب المتعلق بالحكم الذاتي، الذي وصفه مجلس الأمن في عدد من القرارات بأنه حل جاد ويعوّل عليه، فقال إنه يتيح خيارا سليما وحكيما لجميع الأطراف المعنية يكفل السلامة الإقليمية للمنطقة. ودعا الأطراف إلى السير قدما تحت رعاية الأمم المتحدة على أساس ذلك الاقتراح والدخول في محادثات صريحة ومخلصة تكفل عدم ضياع الجهود التي بذلها المجتمع الدولي سدى.

٥٣ - السيدة دنلوب (البرازيل): أعادت التأكيد على دعم حكومتها القوي منذ زمن بعيد للحقوق المشروعة للأرجنتين في نزاع السيادة على جزر مالفيناس معربة عن اعتراف وفدها بالسلوك البناء للحكومة الأرجنتين فيما يتعلق باستئناف المفاوضات مع المملكة المتحدة. وأعربت عن أسفها لعدم إحراز تقدم في هذا الشأن. كما أعربت عن تأييدها لبعثة المساعي الحميدة التي عهدت بها الجمعية العامة إلى الأمين العام.

٥٤ - وأعربت أيضا عن تأييد وفدها للبيانات الصادرة عن عدد من المنظمات والمنتديات الإقليمية والأقليمية دعما للحقوق المشروعة للأرجنتين في جزر مالفيناس، وجزر

لا تزال تأمل في أن تستمر المفاوضات بين الطرفين - الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية والمغرب - دون شروط مسبقة، حتى يتمكن شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير.

٤٩ - السيد راو وو (الصين): أشاد بالتقدم الكبير في عملية إنهاء الاستعمار منذ صدور قرار الجمعية العامة الذي تضمن الإعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والإعلان الصادر عن العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. ومع ذلك، ورغم المساعدة الكبيرة التي قدمتها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار إلى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك من خلال إجراء استفتاء بشأن الترتيبات السياسية في المستقبل، لا يزال هناك ١٦ إقليما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يبلغ تعداد سكانها ٢ مليون نسمة، كما أن عملية إنهاء الاستعمار ما زال أمامها طريق طويل.

٥٠ - وفي إطار ميثاق الأمم المتحدة وإعلان إنهاء الاستعمار، طالب الدول الأعضاء بمساعدة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي سياق العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، أعرب عن أمله في أن تواصل اللجنة الخاصة تعزيز اتصالاتها مع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأن تحرز مزيدا من التقدم في عملية إنهاء الاستعمار. وحث السلطات القائمة بالإدارة والأمم المتحدة على أن يتعاونوا بصورة أوثق في هذا الصدد. وقال إن الصين، التي ما برحت تدعم منذ فترة طويلة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في ما تبذله من جهود لممارسة حقها في تقرير المصير، ستواصل المشاركة النشطة في عمل اللجنة الخاصة وتتعاون تعاوننا وثيقا مع سائر الدول الأعضاء من أجل الوصول إلى نهاية ناجحة لعملية إنهاء الاستعمار المطلوبة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان.

لا يمكن أن يكون هناك مفاوضات على السيادة وذلك ما لم يعرب سكان الجزر عن رغبتهم في ذلك.

٥٧ - وقالت إن ممثلي جزر فوكلاند المنتخبين ديمقراطياً أعربوا مرة أخرى بوضوح عن آرائهم الخاصة في آخر دورة عقدتها اللجنة الخاصة بشأن إنهاء الاستعمار معلنين حقهم في تقرير المصير بوصفهم المستوطنين الأصليين لجزر فوكلاند منذ ١٧٨ سنة، في وقت لم يكن فيه سكان أصليون، ومن ثم لم يحدث إحلال للسكان. كما أعربوا عن أسفهم بشأن التدابير التي اتخذتها جمهورية الأرجنتين والتي استهدفت الحد بصورة غير مشروعة من روابط الانتقال الخاصة بهم ومن وصولهم إلى التجارة المفتوحة والحررة.

٥٨ - واستطردت قائلة، إن لحكومة جزر فوكلاند الحق في تنمية كل من مصايد الأسماك وصناعة المواد الهيدروكربونية الخاصة بها داخل مياهها، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وإضافة إلى ذلك، تحتفظ المملكة المتحدة بوضعها العسكري الدفاعي في جنوب الأطلسي دون تغيير منذ أكثر من ٢٩ سنة، والذي يتضمن تدريبات عسكرية روتينية. واختتمت كلمتها قائلة إن بلدها سيظل على التزامه التام بالدفاع عن حقوق شعب جزر فوكلاند في تحديد مستقبلهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

٥٩ - السيد ليميريس (الأرجنتين): تحدث ممارسة لحق الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل المملكة المتحدة فقال، إن حكومته تعتبر جزر فوكلاند، وجزر ساوث جورجيا، وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها جزءاً لا يتجزأ من أراضي الأرجنتين، وبأن احتلال المملكة المتحدة غير المشروع لها يجعلها محل نزاع على السيادة بين البلدين، وهو الأمر الذي اعترفت به مراراً القرارات المتعاقبة للجمعية العامة، والتي حثت كلها الحكومتين على استئناف

ساوث جورجيا، وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وأشارت بصفة خاصة إلى الإعلان المشترك الذي وقّعه رئيسا البرازيل والأرجنتين في بوينس آيرس في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ اللذين أعادا التأكيد فيه على أحكام الإعلان المشترك الصادر في سان هوان في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، والذي تناول الأنشطة غير المشروعة في مجال المواد الهيدروكربونية التي تقوم بها المملكة المتحدة على الجرف القاري للأرجنتين باعتبارها أعمالاً من جانب واحد لا تتفق وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالتزاع. كما وجهت الانتباه إلى الإعلانات الصادرة عن رؤساء دول وحكومات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية الصادرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، والمتعلقة، على التوالي، بالأنشطة العسكرية غير المشروعة التي يضطلع بها من جانب واحد، والأنشطة المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية التي تقوم بها المملكة المتحدة. واختتمت كلمتها بالإشارة إلى الإعلان الخاص بمسألة جزر مالفيناس الذي اعتمد في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ في الدورة العادية الحادية والأربعين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية المعقودة في سان سلفادور والإعلان الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الذي اعتمد في اجتماع وزراء الخارجية لمجموعة الـ ٧٧ والصين، والذي دعا المملكة المتحدة، لأول مرة، إلى الامتثال لمطالب المجتمع الدولي واستئناف المفاوضات بشأن جزر مالفيناس.

٥٥ - السيد آليا (بنن): أعرب عن تأييد وفده لجميع التعليقات التي قدمها المتحدثون السابقون.

٥٦ - السيدة اللوم (المملكة المتحدة): تحدثت ممارسة لحق الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثلو الأرجنتين، وشيلي، وأوروغواي، ونيكاراغوا بشأن مسألة السيادة على جزر فوكلاند، وساوث جورجيا، وساوث ساندويتش فقالت إن المملكة المتحدة لا يخامرها شك في سيادتها على الإقليم وإنه

### طلبات الاستماع

٦٢ - الرئيسة وجهت الانتباه إلى ٦٤ طلب استماع في إطار البند ٦٠ من جدول الأعمال، بينها طلب يتعلق بإعلان إنهاء الاستعمار (A/C.4/66/6)، وطلبات أخرى تتعلق بجبل طارق (A/C.4/66/2)، وغوام (A/C.4/66/3)، وجزر تركس وكايكوس (A/C.4/66/4)، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/C.4/66/5)، والصحراء الغربية (A/C.4/66/7). وقالت إنها ستعتبر أن اللجنة توافق على تلك الطلبات.

٦٣ - وقد تقرر ذلك.

أغلقت الجلسة في الساعة ١٧:١٥.

المفاوضات من أجل إيجاد حل سلمي دائم للنزاع. وقد أصدرت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار مرارا إعلانات في هذا الشأن، صدر آخرها من خلال القرار الذي اعتمد في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١. كما اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية إعلانا جديدا بشأن مسألة جزر مالفيناس في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، صيغ بعبارات مماثلة.

٦٠ - وأعرب عن أسفه لأن الحكومة البريطانية تسعى لتشويه الحقائق التاريخية في محاولة منها لإخفاء الاغتصاب الذي ارتكبته في عام ١٨٣٣، والذي ظل محل احتجاجات مستمرة من جانب حكومته. وأشار إلى أن الحكومتين تعهدتا بإيجاد حل عملي للمشكلة، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠). ودعا حكومة المملكة المتحدة إلى الوفاء بذلك الالتزام والاستئناف الفوري للمفاوضات. وإذا فعلت ذلك، فإنها ستتصرف بنفس الأسلوب القانوني والمسؤول على النحو الذي يتوقعه المجتمع الدولي بأسره.

٦١ - وقال إن مبدأ تقرير المصير للشعوب، وهو محور المناقشة التي استندت إليها المملكة المتحدة في حقوقها المزعومة لا ينطبق على نزاع بشأن السيادة بين بلدين. وعلاوة على ذلك، فإن من المؤسف أن تواصل الحكومة البريطانية بصورة غير مسؤولة زيادة توقعات سكان جزر مالفيناس على أساس الاستيلاء بطريقة غير مشروعة على الموارد الطبيعية للأرجنتين في انتهاك للقانون الدولي وبالمخالفة للبيانات الصادرة عن الهيئات الدولية. وفي هذا الصدد، فإن مصالح أولئك السكان وطريقة معيشتهم تتوفر لهما الحماية الكافية في القرارات ذات الصلة للجمعية العامة وفي دستور جمهورية الأرجنتين. واختتم كلمته بإعادة التأكيد على الحقوق المشروعة للأرجنتين في السيادة الوطنية على جزر مالفيناس، وجزر ساوث جورجيا، وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها.